الأمم المتحدة

E/2007/10

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 March 2007
Arabic
Original: English

الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
نيويورك، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري

مذكرة من الأمين العام*

موجز

طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٠٠٦/٤٥، إلى رئيس المجلس أن يستهل، بدعم من مكتب تمويل التنمية بالأمانة العامة، مشاورات تشمل كافة المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة بشأن كيفية تعزيز أثر الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وتقدم هذه المذكرة معلومات أساسية وتضيف عددا من النقاط لإمعان النظر فيها قصد إغناء المناقشة في الاجتماع الخاص الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٧. وفي إطار الموضوع الشامل وهو ''الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري''، اختيرت المواضيع الفرعية الأربعة التالية كمواضيع للاجتماع الرفيع المستوى: (أ) الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات؛ (ب) صوت ومشاركة البلدان النامية في صنع القرارات الاقتصادية الدولية، بما في ذلك داخل مؤسسات بريتون وودز؛ (ج) تنفيذ جدول أعمال الدوحة: الاستخدام الفعال لسياسات التجارة والاستثمار؛ (هـ) فعالية المعونة والوسائل المبتكرة لتمويل التنمية.

* أُعدت هذه المذكرة بالتشاور الوثيق بين موظفين من المؤسسات الرئيسية المعنية المشتركة في عملية تمويل التنمية؛ بيد أن المسؤولية عن محتواها تقع على عاتق الأمانة العامة للأمم المتحدة دون غيرها.

020407 300307 07-27542 (A)

والاجتماع الرفيع المستوى هو تنفيذ للولاية التي أسندتها الجمعية العامة في قرارها ١٩١/٦١ المتعلق بمتابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، حيث أكدت الجمعية من جديد عزمها على مواصلة الاستفادة بشكل كامل من الترتيبات المؤسسية القائمة لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، على النحو المبين في الفقرة ٦٩ من توافق الآراء وتمشيا مع قرارها ٢٧٠/٥٧ باء، بما في ذلك الحوارات الرفيعة المستوى التي تعقدها الجمعية والاجتماعات التي يعقدها المجلس في فصل الربيع مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مع مراعاة ضرورة تعزيز فعالية عملية متابعة توافق آراء مونتيري.

أولا – الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات

١ – التزم الموقعون على توافق آراء مونتيري[(١)] باعتماد سياسات سليمة، وأسلوب حوكمة رشيدة على جميع الصعد للمساعدة في كفالة إيجاد الموارد واستخدامها استخداما فعالا، وإقامة مؤسسات قوية خاضعة للمساءلة على جميع المستويات. والتنمية الاقتصادية ترتبط عادة بالتقدم في قدرات المؤسسات الاجتماعية المعنية بالمشاركة والشفافية والمساءلة. وكلما نجحت المجتمعات في تحويل اقتصاداتها، أحرزت مؤسسات الحوكمة بدورها تقدما كعنصر لا غنى عنه لاستمرار التنمية وكنتيجة لزيادة طلب الفئات المحلية المعنية لتلك التحسينات. ففي البلدان التي نجحت، أدت الدولة دورا تحويليا رئيسيا في المجالين الاقتصادي والسياسي – الاجتماعي، على السواء، وأي جهود لكبح هذا الدور التحويلي، من قبيل الحد من نطاق الضوابط العامة المفروضة على الأسواق لتحسين استقرار عملها، هي جهود تؤخر وتيرة التقدم في مجال الحوكمة الرشيدة. وما تمارسه الدولة من ضوابط تنظيمية ورقابة تتسم بالكفاءة والفعالية هو أمر ضروري إذا أريد للقطاع الخاص أن يؤدي دورا أكبر في الاقتصاد. وفي سياق البعد الإنمائي، ينبغي التحذير من الأطر ومؤشرات الحوكمة التي تربط الحوكمة السيئة أساسا بانعدام فعالية عمليات الحكومات.والدعم الدولي لجهود البلدان النامية من أجل تحسين الحوكمة والضوابط الفعالة هو أمر ضروري ومستصوب، وتوافق آراء مونتيري يعطي بالفعل الأولوية لمحاربة الفساد على جميع المستويات، وطنيا وعالميا.

٢ – ويتعين على البلدان النامية أن تحدد من مواردها المحدودة الحصة التي ينبغي إنفاقها على جدول أعمال الحوكمة. وافتراض أن جميع نقاط الضعف التي تشوب الحوكمة في بلد نامٍ هي على نفس الدرجة من الأهمية وأنه يمكن معالجتها في نفس الوقت أمر غير واقعي. وأفضل سبيل لضمان التقدم المطرد صوب حوكمة أكثر فعالية وشفافية وإنصافا على الصعيد الوطني هو إيلاء اهتمام خاص لقدرات الحوكمة التي لا بد منها لدفع عجلة النمو وضمان اطراده. وتشير أبحاث أجريت مؤخرا إلى أن الفساد هو غالبا نتيجة رداءة القدرة المالية والضعف الهيكلي لحقوق الملكية في البلدان النامية. ونظرا لكون القدرات الإدارية لدى هذه البلدان محدودة، فإنه من المهم أن يحدد كل بلد ويتدارك أوجه القصور في الحوكمة التي لها أثر ضار على نموه وتنميته الهيكلية.

---

(١) توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية. (تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق).

٣ - وينبغي الاعتراف بأن الفساد ليس سوى جزء من مجموعة تحديات معقدة متصلة بالحوكمة. وهذا يعني أن جهود مكافحة الفساد يجب أن تُفهم على أنها عنصر من عناصر الجهود الطويلة الأجل الرامية إلى تشجيع ممارسات الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات وجزء من الجهد الإنمائي الشامل من أجل بناء مجموعة متنوعة من القدرات الأخرى. وعندما يوجد ضعف في مجال ما فإن ذلك يقوض التقدم في مجالات أخرى، بما أن كل عملية رشوة تتكون من طرفين: الراشي والمرتشي.

٤ - وقد دعت منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك البنك الدولي وسائر الوكالات، إلى أن يكون النهج المتبع إزاء مكافحة الفساد نهجا يجمع بين العديد من الأطراف المعنية. ومن منطلق الولاية الاحتياطية، ينبغي أن تناط المسؤولية الرئيسية عن معالجة مختلف جوانب الفساد بالطرف المعني بالدرجة الأولى والأقدر على معالجة هذه القضية. والشراكة الفعلية بين جميع أصحاب المصلحة تقتضي أن يدعم كل واحد منهم هذه الجهود، وأن يتجنب بوضوح أي إجراءات من شأنها أن تقوضها. وفي إطار نهج من هذا القبيل، يكون لكل بلد المسؤولية المباشرة والقيادية عن تحديد الفساد المحلي والتصدي له، استنادا إلى توافق في الآراء على الصعيد الوطني وتمشيا مع التقدم المطرد في تعزيز مؤسسات الحوكمة السياسية الخاصة به، فضلا عن تنمية القدرات المحلية على وضع المعايير ورصدها وإنفاذها. والمبادرات التي يقودها المانحون يمكن أن تُضعف شرعية الجهود المحلية الرامية إلى مكافحة الفساد، خاصة عندما يُنظر إليها على أنها شروط مفروضة من الخارج. وينبغي للمانحين أن يتعاونوا باستمرار من أجل تعزيز الجهود الوطنية وتجنب عزل مشاريعهم عن غيرها وإنشاء وحدات منفصلة لتنفيذ المشاريع.

٥ - ولتكون استراتيجيات مكافحة الفساد ناجحة ينبغي أن تستفيد من أفضل الممارسات على الصعيد الدولي، على أن يجري تكييف تلك الممارسات وفقا للوضع الخاص السائد في البلد المعني. وهناك بعض الأدوات التي يتعين أن تكون جزءا من أي استراتيجية ناجحة، مثل المعايير والمدونات المتاحة للعموم والتي يجري التقيد بها عمليا. ومن السبل الهامة لمكافحة الفساد تبسيط الإجراءات والشفافية والمساءلة في عملية صنع القرار، ويتضمن ذلك استحقاقات قانونية يمكن إعمالها والقيام، قدر الإمكان، باستعراض الإجراءات وفقا للظروف الخاصة بكل بلد. وبما أنه لا يمكن التصدي للفساد على النحو الملائم إلا من خلال استراتيجية نابعة من البلد المعني، فإن توافر قدر كاف من الإرادة السياسية والإدارية لتحمل التكاليف المترتبة على ذلك أمر لا بد منه. وإضافة إلى ذلك، هناك جانب متصل ببناء القدرات ينبغي معالجته، بما في ذلك ضرورة تعيين موظفي الخدمة المدنية على أساس الأهلية ودفع مرتبات معقولة ومنتظمة لهم. ومن الإجراءات الهامة دعم تحسين وشفافية إدارة المالية العامة والرقابة البرلمانية، وإصلاح أجور موظفي الجهاز القانوني والقضائي والخدمة المدنية

ووضع مدونات لقواعد السلوك وتحسين قدرات دوائر الحكم المحلية لكي تصبح أكثر استجابة لشواغل المجتمعات المحلية وتخضع لمساءلتها.

٦ - ويجب إيلاء الاهتمام للحوكمة الرشيدة وجهود مكافحة الفساد على الصعيد الدولي. فنجاح الجهود المبذولة لمكافحة الجريمة وممارسات الفساد على المستوى العالمي له أهمية حاسمة في المساعدة على حسن سير الاقتصاد العالمي. وفي توافق آراء مونتيري أُهيب بجميع الدول أن تصدّق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وكانت البلدان المتقدمة النمو أبطأ من البلدان النامية في التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وينبغي توافر مزيد من الصرامة في إنفاذ اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة رشوة الموظفين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية. ويمكن للبلدان النامية أن تنظر إما في التوقيع على هذه الاتفاقية أو وضع اتفاق مماثل لها. ويُنتظَر أن توسيع نطاق التعاون في المسائل الضريبية، الذي يشكل عنصرا رئيسيا من عملية مونتيري الجارية، سوف يحسِّن الرقابة العالمية على المعاملات الدولية غير المشروعة، ويحد من الحوافر المشجعة على التهرب من الضرائب وإخفاء الدخل، ويعزز النظم المالية المحلية بوضع قواعد ضريبية ثابتة. وتقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٦ الذي نشره البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يوثِّق جهود هاتين المؤسستين الرامية إلى توفير الدعم التقني لما تبذله البلدان النامية من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٧ - وفي ظل الاقتصاد العالمي الراهن الذي يعتمد بدرجة كبيرة على التمويل من الأمور الحاسمة والتي ما برحت تزداد أهمية مسؤولية القطاع الخاص عموما، والشركات الدولية والمستثمرين من مؤسسات وأفراد، والمصارف على وجه الخصوص في تعزيز الحوكمة على جميع المستويات من خلال الضوابط الذاتية والامتثال. والحوكمة الرشيدة في القطاع الخاص عنصر لا بد منه للحوكمة الرشيدة على جميع المستويات. ومن أوجه التقدم الجديرة بالثناء الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، والمبادرة العالمية لمواطَنة الشركات التي استهلها المحفل الاقتصادي العالمي، والتركيز العام على ممارسة المواطَنة الصالحة من جانب الشركات. فحالات الإفلاس والفضائح المتصلة بالشركات التي وقعت في السنوات الأخيرة كانت باهظة من الناحية الاجتماعية ليس فقط من حيث الجانب المالي وإنما أيضا من حيث مصداقية تدفقات المعلومات التي ترتكز عليها الأسواق الخاصة. وفي الماضي كانت هذه المشاكل تنشأ عن التوتر المستمر بين المكسب الشخصي، ومبادرات تحديد حوافز لمديري الشركات وواجب تحقيق أقصى قدر من الأرباح للمساهمين والفوائد التجارية الممكن جنيها من حجب المعلومات أو تزويرها أو الارتشاء. وحتى تكون الأسواق سليمة وتعمل بشكل صحيح لا بد أن يمارس القطاع العام الرقابة وأن تطبق معايير المحاسبة بشكل صارم.

٨ - والحوكمة الرشيدة داخل المؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة والهيئات الأخرى الحكومية الدولية والمتعددة الأطراف أمر ذو أهمية حاسمة ذلك أن هذه المؤسسات تؤدي دورا محوريا في السياسات العامة التي تُقترح على البلدان النامية وتحتل مكان الصدارة ضمن مجتمع المانحين. وعلاوة على أن هذه المنظمات والوكالات هي مصادر هامة للتمويل، فإن إجراءاتها تعطي إشارات للمانحين الآخرين والأطراف الخارجية المنتمية إلى القطاع الخاص. ومن العوامل المهمة أيضا أن هذه المؤسسات تشكل منبعا ثريا للأفكار المتعلقة بالاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وهي حَكَم له تأثيره بالنسبة لسياسات البلدان النامية. ويجب أن تحرص كل منها في نطاق ولايتها على الموازنة بدقة بين نزاهة البحث وتحليل السياسة العامة وصحتهما من الناحية التقنية وبين دورها وضرورة قيامها بتلبية احتياجات مجموعة متنوعة من الفئات المستهدفة أو الجهات المستفيدة. ونتيجة لذلك، فإن ما يصدر عن مختلف الهيئات العامة الدولية من مشورة في مجال السياسات ليس بالضرورة متجانسا أو متسقا دائما، حتى إذا تعلق الأمر بقضايا الاهتمام المشترك. واستعراض عمل البحث من جانب خبراء مستقلين هو شرط لا غنى عنه للحوكمة الرشيدة للمعارف مثلما ورد تلخيصه في التقرير الصادر مؤخرا بعنوان ''تقييم بحوث البنك الدولي ١٩٩٨-٢٠٠٥''. فقد بيّن هذا التقرير الدور الإيجابي للبحوث في صوغ السياسات، ولكنه أشار أيضا إلى أنه يتعين أحيانا تحديد مواقف في مجال السياسة العامة قبل أن يتوصل التحليل إلى تلافي كافة أوجه عدم التيقن. ولاحظ التقرير أيضا أن البنك الدولي يعطي وزنا مفرطا للأعمال الأولية أو التي تشوبها عيوب لدعم مواقف السياسة العامة القائمة في مجالات من قبيل العولمة والحوكمة. وبالمثل، أبرزت أعمال الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة أنه حتى داخل المنظومة، هناك تداخل واضح بين ولايات مختلف الوكالات ومهامها وتدخلاتها في مجال السياسة العامة على الصعيد العالمي أو الوطني، يُخشى بسببه أن تفقد المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية عن طريق هذه المؤسسات فعاليتها.

٩ - والمساءلة الديمقراطية مبدأ أساسي من مبادئ الحوكمة الرشيدة. وفي نهاية المطاف، يجب أن تنبي الحوكمة القوية والفعالة في جميع المؤسسات العالمية على مساءلة مديري تلك المؤسسات ومجالس إدارتها. وينبغي أن تكون ممارسات التوظيف والترقية في هذه المؤسسات العالمية متمشية مع المبادئ الأساسية للحوكمة وتؤكد على المؤهلات والأهلية والأداء. ويجب تسريع الجهود الرامية إلى تعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها الفعلية في هذه المؤسسات. كما يجب توسيع نطاق إمكانية المشاركة في صنع القرار بشأن القضايا العالمية بحيث يشمل مجموعة أكبر من أصحاب المصلحة، وإزالة أوجه التفاوت بين الأطراف المعنية. ومن الأمور الواعدة جدا بالنسبة لتشجيع ممارسات الحوكمة الرشيدة توسيع نطاق عمليات استعراض

الأقران، من قبيل العملية القائمة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ومن الأمثلة على الإمكانيات التي تنطوي عليها هذه العملية أن التقرير الأول لاستعراض الأقران (بشأن رواندا، أُنجز في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦) تضمن استعراضا صريحا وواضحا لعمليات الحوكمة والمساءلة في البلد.

١ - ١ ما هي الخطوات العملية الممكن اتخاذها لزيادة تشجيع قدرات الحوكمة على جميع المستويات والمساعدة في تعزيزها، بما في ذلك محاربة الفساد، لا سيما كعملية تشاركية بين المانحين والمؤسسات الدولية والقطاع العام وقطاع الأعمال التجارية والمجتمع المدني؟

١ - ٢ هل يمكن بذل مزيد من الجهد لاستخلاص الدروس من تجربة البلدان التي نجحت في تحسين الحوكمة، ودعم مبادرات القطاع الخاص لمكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية واعتماد ممارسات الحوكمة الرشيدة للشركات؟

١ - ٣ ما هي الممارسات والأساليب اللازمة لكفالة استمرار الحكومات الوطنية في القيام بدور قيادي واضح في تصميم برامج الحوكمة الخاصة بها وإعطائها الأولوية؟ وكيف يمكن لعمليات التعاون الدولي وأدواته، من قبيل ما هو موجود في مجال التعاون في إدارة الضرائب، أن تُنفَّذ بالكامل لتعزيز الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات؟

ثانيا - صوت البلدان النامية ومشاركتها في صنع القرارات الاقتصادية الدولية، بما في ذلك داخل مؤسسات بريتون وودز

١٠ - دعا الموقعون على توافق آراء مونتيري إلى ''مشاركة كاملة وفعالة من جانب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لمساعدتها على الاستجابة استجابة فعالة'' للتحديات والفرص التي تطرحها العولمة. وتمثل البلدان النامية نسبة ٧٩ في المائة من سكان العالم وتساهم بنسبة ٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم (وهي نسبة في تزايد).

١١ - وبخصوص المؤسسات القائمة التي تتخذ قرارات على الصعيد العالمي، حدثت تغيرات كبيرة منذ إنشاء أغلبية تلك المؤسسات مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية. ومنذ ذلك الحين، ارتفع عدد البلدان النامية ارتفاعا حادا وحدث توسع ملحوظ في الدور الاقتصادي الذي تؤديه الاقتصادات الناشئة. وعلى وجه الخصوص، تقوم البلدان ذات الدخل المتوسط بأدوار أساسية في الاقتصاد العالمي وكذلك في اقتصادات المناطق التي تنتمي إليها. وأصبحت بلدان عديدة غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي وذات اقتصادات تمر بفترة انتقالية أطرافا مشاركة

أساسية في الأسواق التجارية والمالية الدولية. ومن المسلم به أن فعالية ومشروعية المؤسسات القائمة في سعيها لبلوغ أهدافها المحددة لن يمكن تحقيقهما إلا إذا كانت جداول أعمالها وقراراتها تعكس على نحو أفضل احتياجات وقضايا غالبية البلدان التي تهمها عملياتها. وبالرغم من أن معظم الجهود المبذولة لتعزيز صوت هذه البلدان وتمثيلها انصب على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، توجد هيئات دولية أخرى تعنى بوضع القوانين والمعايير على الصعيد العالمي ليس للبلدان النامية فيها تمثيل ذو شأن بل ينعدم تمثيلها فيها في بعض الحالات. ولهذا السبب فإن توافق آراء مونتيري يتجه إلى محافل أبعد من مؤسسات بريتون وودز ويُبرز الحاجة إلى توسيع نطاق المناقشة بشأن صوت البلدان النامية ومشاركتها في هيئات أخرى لوضع السياسات.

١٢ - وحتى المؤسسات المنشأة حديثا نسبيا لا تكفل مشاركة البلدان النامية بالقدر الكافي. فعلى سبيل المثال، ليست البلدان النامية والبلدان التي تمر بفترة انتقالية ممثلة إطلاقا في منتدى تحقيق الاستقرار المالي، مع أن البلدان غير الأعضاء فيه تحضر اجتماعاته الإقليمية. ومنذ منتصف التسعينات من القرن الماضي، شهد عدد أعضاء البلدان النامية والبلدان التي تمر بفترة انتقالية الأعضاء في مصرف التسويات الدولية نموا مطردا ولكن هذه البلدان ليست في لجان بازل الأربع للمصرف (المعنية بالرقابة المصرفية، وبالنظام المالي العالمي، وبالمدفوعات، وبنظم التسويات) وفي اللجان المعنية بالأسواق. وهذه اللجان تقيم بالفعل علاقات مع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بفترة انتقالية وتتزايد مشاوراتها معها وتُشركها في أفرقتها العاملة. ومع ذلك، وكما هو الحال بالنسبة للاجتماعات الإقليمية لمنتدى تحقيق الاستقرار المالي، فإن المشاورات والمناقشات الفنية لا تحل محل احتلال مقعد إلى مائدة صنع القرار. والتمثيل الأوسع نطاقا في هذه الهيئات يمكن أن يفضي ليس إلى اعتراف أفضل بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية فحسب، بل وأيضا إلى تنظيم أكثر إنصافا ومقبول على نطاق أوسع وذي صبغة عالمية حقيقية بإمكانه أن يساهم في إيجاد نظام مالي أكثر استقرارا وتترتب عليه آثار تتمثل في تعزيز رفاه الجميع.

١٣ - وقد شرعت الرابطات الدولية الخاصة، كغرفة التجارة الدولية، في أداء دور قوي في وضع المعايير واتخاذ قرارات التحكيم. ولأن هذه الأنشطة لها أثر اقتصادي هام على البلدان النامية، من المهم العمل على زيادة مشاركة هذه البلدان في تلك الهيئات.

١٤ - وفي مجالات أخرى، يشكل إصلاح عمليات صنع القرار عاملا حاسما بالنسبة لتعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها. وفي إطار منظمة التجارة العالمية، تقوم الآن البلدان النامية التي تمثل أكثر من ثلثي الأعضاء بدور أكثر فعالية بكثير في جولة الدوحة الإنمائية، وهو

ما يتماشى مع هدف إدماجها بصورة أعمق في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وتوجد الآن عدة مجموعات تضمها، منها مثلا مجموعة العشرين ومجموعة الثلاثة والثلاثين ومجموعة البلدان النامية المعروفة باسم مجموعة الأحد عشر (المعنية بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق) ومجموعة أقل البلدان نموا. وتعكس كل واحدة من هذه المجموعات المصالح والقطاعات الحساسة واستراتيجيات البلدان التي تقوم بدور نشيط في المفاوضات، ويصح هذا خاصة على الزراعة التي تمثل القضية المحورية في جولة الدوحة الحالية. والعمل الأساسي لم تعد تقوم به مجموعة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا واليابان. فثمة مجموعة جديدة هي مجموعة الأربعة، أي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والهند والبرازيل؛ ومجموعة الستة، التي تضم إضافة إليها أستراليا واليابان. وشهدت السنوات القليلة الماضية التزاما أكبر من جانب كافة أعضاء منظمة التجارة العالمية بتحقيق الشمولية والشفافية الضروريتين لبناء توافق الآراء بين جميع الأعضاء ليتسنى المضي قدما في المفاوضات. والقوة التي أظهرتها مؤخرا هذه التجمعات الفرعية في منظمة التجارة العالمية بين البلدان التي لها نفس المصالح في التفاوض عززت صوت البلدان النامية ومشاركتها داخل الإطار الدولي العام. وتكاثر هذه التجمعات بين البلدان النامية في مجالات السياسات العامة الأخرى يمكن أيضا أن يعزز الحوكمة على الصعيد العالمي.

١٥ - وقد أبرز توافق آراء مونتيري ضرورة إصلاح هيئات صنع القرار في الإطار المؤسسي العالمي الأوسع، ولكن مسألة تعزيز تمثيل البلدان النامية أصبحت الآن واضحة على جدول أعمال مؤسسات بريتون وودز. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، اعتمد مجلس محافظي صندوق النقد الدولي قرارا بشأن إصلاح الحصص والتمثيل. والغايتان الأساسيتان من هذا الإصلاح هما ضمان أن يعكس توزيع الحصص الثقل الاقتصادي للبلدان الأعضاء ودورها في الاقتصاد العالمي وكذلك تعزيز صوت البلدان ذات الدخل المنخفض. وثمة اتفاق عام على أن إصلاح الحوكمة في صندوق النقد الدولي له أهمية قصوى، إذ أن مسألة التصويت والتمثيل هي في صميم مصداقية الصندوق ومشروعيته كمؤسسة دولية مشرفة على استقرار الاقتصاد العالمي.

١٦ - وكخطوة أولى، أُقرت زيادة مخصوصة في حصص كل من الصين والمكسيك وجمهورية كوريا وتركيا، وهي أربعة بلدان أعضاء واضح أن تمثيلها ناقص. ووُضعت خطة عمل لمدة سنتين من أجل إجراء مزيد من الإصلاحات الأساسية تتضمن اتفاقا على صيغة أبسط وأكثر شفافية للحصص، ستكون بمثابة الأساس لإجراء جولة ثانية من الزيادات المخصوصة في الحصص وزيادات أخرى في المستقبل. كما دعت الخطة إلى مضاعفة الأصوات الأساسية لجميع الأعضاء كحد أدنى، وصون حصة التصويت القائمة للبلدان ذات الدخل المنخفض كمجموعة، فضلا عن الدعوة إلى أن تظل حصة الأصوات الأساسية من

مجموع عدد الأصوات ثابتة في المستقبل. وينبغي أن تولي جهود الإصلاح الحالية الاهتمام للانخفاض الكبير في حصة الأصوات الأساسية قبل هذا المسعى؛ إذ انخفضت من مستوى ١١ في المائة حينما أُنشئ صندوق النقد الدولي إلى قرابة اثنين في المائة في الوقت الراهن. وإضافة إلى ذلك، تتوخى الخطة زيادة في موارد التوظيف المتاحة للمديرين التنفيذيين الذين يمثلون عددا كبيرا من الأعضاء.

١٧ - وسيكون من الصعب التوصل إلى اتفاق على إصلاح الحصص وعدد الأصوات، إذ المسألة تنطوي على تعقيدات نظرية وفنية وسياسية. وسيكون من الأساسي الدخول في عملية تشاور واسعة النطاق لبناء توافق واسع في الآراء. وباعتباره ترتيبا موجها نحو المساعدة المتبادلة والمسؤولية، صُمم صندوق النقد الدولي كوكالة تعاونية لا كوكالة تهيمن عليها مجموعات ذات مصلحة خاصة. ولا بد من تخفيف ما يُظن أن عجز ديمقراطي في توزيع الحصص لإعادة إنعاش مصداقية الصندوق في أمور منها تقديم المشورة في مجال السياسة العامة وتولي مهام المراقبة ووضع الشروط اللازمة ورصدها، ومصداقيته في نظر الأسواق الخاصة التي تفوق الآن مواردها إلى حد كبير موارد الصندوق. ولذلك من المهم أن تشمل صيغة الحصص المتوخاة بعض المبادئ الأساسية التي ستجيب لتلك التحديات، والتي تكون السند في اختيار المؤشرات وطريقة قياسها، وتحديد أهميتها في الصيغة المتوخاة.

١٨ - وأثناء اجتماعها الذي عقدته في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أقرت اللجنة الوزارية المشتركة لمجلس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المعنية بنقل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية ما اتخذه البنك الدولي من تدابير لتعزيز القدرات في مكاتب المديرين التنفيذيين وعواصم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، وطلبت منه أن يعمل مع المساهمين فيه على النظر في تعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها في إدارة هذه المؤسسة. وأيد هذا النداء وزراء مالية بلدان مجموعة العشرين ومحافظو مصارفها المركزية. وتجدد النقاش بشأن إدارة البنك الدولي أمر يحظى بالترحيب ويأتي في الوقت المناسب.

١٩ - وستكون عملية إعادة توزيع الأصوات الجارية الآن في المؤسسات العالمية القائمة تجربة معقدة تستوجب حسن النية والإرادة السياسية في ما بين الدول والأطراف المعنية الأخرى. واستمرار المؤسسات القائمة مرهون بما يحرز من تقدم في هذا الصدد.

٢٠ - وإنشاء مؤسسات إقليمية فعالة سيكون أيضا خطوة حاسمة إلى الأمام في تعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها في معالجة المشاكل العالمية. وإضافة إلى ذلك، سيكون تعزيز استقلالية المؤسسات الإقليمية والعالمية وكفاءتها ذا أهمية في جعل الحوكمة تشمل القضايا الدولية الحاسمة، بدلا من الاستمرار في الاعتماد المفرط على مجموعة محدودة من البلدان.

٢-١ ما هي العمليات السياسية التي ستكون أكثر فعالية في تعزيز الجهود الرامية إلى زيادة صوت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادها بمرحلة انتقالية ومشاركتها في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية على الصعيد العالمي؟

٢-٢ ما هي المبادئ التي تحكم توزيع الأصوات في مؤسسات بريتون وودز وغيرها من المؤسسات الدولية والتي ستكفل جدواها وتسيير أعمالها بفعالية؟

٢-٣ ما هي التدابير اللازمة لزيادة تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادها بمرحلة انتقالية على المشاركة بفعالية في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية على الصعيد الدولي؟

ثالثا - تنفيذ برنامج الدوحة الإنمائي - الاستخدام الفعال لسياسات التجارة والاستثمار

٢١ - أصبحت الاقتصادات المحلية تشكِّل بصورة متزايدة جزءا من النظام الاقتصادي العالمي. وأُقرّ في كل من توافق آراء مونتيري والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بأن الاستخدام الفعال للتجارة والاستثمار وتشجيع التكنولوجيا أمران حاسمان في الجهود الإنمائية وفي مكافحة الفقر. فعلى سبيل المثال، لكي تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما هدف الحد من الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، من الضروري أن تنمو اقتصادات عدة بلدان نامية بسرعة أكبر بكثير من سرعة نموها على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية. وثمة حاجة إلى مزيد من السياسات الاستباقية التي تدعم تجميع رأس المال وتعزيز الإنتاجية بغية المشاركة بنجاح في الاقتصاد الدولي وبغية إدخال تحسينات مطردة على رفاهية كل فئات السكان. علاوة على ذلك، إذا ما أريد للتجارة أن تكون محرِّكا للنمو، فإن الجهود الإنمائية الوطنية يجب أن تدعمها بيئة اقتصادية دولية مواتية. والصيغة الصحيحة عبارة عن علاقة فعالة بين التجارة والاستثمار: فالاستثمار يولِّد القدرة الإنتاجية لزيادة التجارة والأنشطة التجارية الناجحة تتيح التحقق من المخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات.

٢٢ - وعقب تعليق المحادثات في عام ٢٠٠٦، فإن بذل جهود متجددة لاختتام جولة الدوحة الإنمائية أمر لازم ومستصوب. لكن في الوقت الذي تكتسي فيه مواصلة إحراز التقدم أهمية لتنشيط الضغوط الحمائية، من المهم أيضا بالنسبة لكل الأطراف في المفاوضات ألاّ تغيب عن ذهنها أهدافها وألاّ تختتم المفاوضات لغرض اختتام جولة الدوحة لا غير. وسوف يجري تقييم نجاح جولة الدوحة في آخر المطاف في ضوء برنامج الدوحة الإنمائي، بما في ذلك النية المعلنة المعرب عنها في إعلان الدوحة بوضع احتياجات ومصالح البلدان النامية في صميم برنامج العمل الذي اعتمد في ذلك الإعلان.

٢٣ - وعندما قرر أعضاء منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١ أن يجعلوا من جولة الدوحة جولة إنمائية سلّموا بأن النظام التجاري الحالي المتعدد الأطراف يُعيق البلدان النامية وينبغي تصحيحه. فالغرض بالتالي هو تحسين الضوابط المتعددة الأطراف والالتزامات من جانب كافة الأعضاء في المنظمة لتهيئة أرضية عمل تتسم بقدر أكبر من المساواة وإتاحة شروط أفضل للبلدان النامية لتمكينها من جني الثمار الآتية من رفع الحواجز أمام التجارة.

٢٤ - وبخصوص التعريفات الصناعية، من خلال صيغة التخفيض المطروحة للمناقشة في جولة الدوحة، يمكن للأعضاء أن يتناولوا، للمرة الأولى، موضوع الزيادات القصوى في التعريفات الجمركية والتعريفات المرتفعة وتصاعد التعريفات التي ما زالت قائمة في البلدان المتقدمة النمو. وفي كثير من الأحيان، تطبّق تعريفات الاستيراد العالية هذه على المنتجات التي يكون للبلدان النامية مزية نسبية في التحكم فيها.

٢٥ - ففي الزراعة، لكي تتم إعادة توازن النظام التجاري المتعدد الأطراف لصالح البلدان النامية، اتفق الأعضاء على أن جولة الدوحة ينبغي أن تحقق ''تخفيضات فعلية'' في الإعانات الزراعية المشوّهة للتجارة في البلدان المتقدمة النمو. كما أنها ستحقق إزالة أكثر أنواع الإعانات ضررا وهي إعانات التصدير بحلول عام ٢٠١٣، مع زوال جزء كبير منها بحلول عام ٢٠١٠. وينبغي للمفاوضات أيضا تحسين فرصة الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك فيما يخص التجارة بين بلدان الجنوب، من خلال تخفيض التعريفات وإزالة القيود الكمية، لا سيما على المنتجات التي يكون فيها للبلدان النامية مزية نسبية. وفي نفس الوقت، أقر أعضاء منظمة التجارة العالمية بحق البلدان النامية في حماية عدد من المنتجات الخاصة لأسباب تتعلق بالأمن الغذائي وأمن سبل العيش والتنمية الريفية وفي استخدام آلية خاصة للضمان قصد اتقاء الزيادة المفاجئة في قيمة الواردات. وقد تم الاتفاق على المواضيع المشار إليها أعلاه. والسؤال المطروح الآن يتعلق ''بالكم''. ويتوقف استمرار ميزة القواعد التي تنظم النظام التجاري العالمي على السرعة التي يمكن بها إخضاع التجارة الزراعية العالمية للضوابط المتعددة الأطراف.

٢٦ - وفيما يخص أقل البلدان نموا، هناك اتفاق على إتاحة إمكانية وصول نسبة ٩٧ في المائة من جميع منتجاتها إلى الأسواق بشكل دائم من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة. ومن المتوخى توسيع نطاق هذه المعاملة في نهاية المطاف لتشمل نسبة ١٠٠ في المائة من منتجاتها. ونظرا لمحدودية عدد المنتجات المصنّعة التي تصدِّرها أقل البلدان نموا، قد يحول الاستثناء الذي قدره ٣ في المائة دون تحصيل معظم فوائد الوصول إلى الأسواق.

٢٧ - وبالنسبة للبلدان الأخرى، يقتضي البعد الإنمائي المحافظة على إيرادات التعريفات، والأفضليات التجارية، والمعاملة الخاصة والتفاضلية، وعدم تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل تطبيقا كاملا، والمنتجات الخاصة وآلية الضمان الخاصة في الزراعة، والسلع، والمسائل المتعلقة بالتنفيذ، وشواغل الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، ومرونة السياسات. وستحدد نتائج المفاوضات في كل هذه المسائل نطاق حيِّز السياسات[٢] الذي سيتوافر للبلدان النامية لكفالة تسخير التجارة لتكون محرِّكا للتنمية. وقد تم إدخال قدر من المرونة في المفاوضات بشأن الزراعة، ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، والخدمات، فضلا عن تيسير التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا. والأهم من ذلك على المدى البعيد إدماج البعد الإنمائي في بنية منظمة التجارة العالمية وجعلها تعمل بكامل طاقتها. وفي هذا الصدد، من المهم الإشارة إلى الأحكام الجديدة المتعلقة بالحصول على الأدوية، وهي الأحكام التي اتُّفق عليها بالفعل، والتي تتيح حصول البلدان الفقيرة التي ليس لديها مرافق لتصنيع الأدوية على تراخيص إجبارية. ويمكن أن يكون لهذا الحكم أثر كبير في إنقاذ الأرواح أو في كفالة إمكانية حصول المزيد من الناس على الحد الأدنى من العلاج الطبي بتكلفة ميسورة. وحيِّز السياسات المتاح على هذا النحو يمكن أن تستخدمه البلدان النامية، ولا سيما البلدان التي لديها مرافق للتصنيع، لغرض تطوير قدراتها التصنيعية والتكنولوجية.

٢٨ - وإذا أريد للتنمية أن تكون غاية النظام التجاري العالمي، فإن الوصول إلى الأسواق وحده ليس كافيا. وتحتاج البلدان النامية إلى النهوض بقدرتها على عرض السلع في السوق الدولية، من حيث الكم والنوعية على حد سواء. وحسبما ورد في تقرير صدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في الآونة الأخيرة، ينبغي النظر إلى بناء القدرات المتعلقة ''بجانب العرض'' على أنه عبارة عن تطوير ''القدرة الإنتاجية''. وتنجم القدرة الإنتاجية بدورها عن تفاعل بين العناصر الأساسية الثلاثة التالية: الموارد الإنتاجية (عوامل الإنتاج)؛ والقدرات في مجال تنظيم المشاريع (القدرة على الابتكار وإدارة الموارد النادرة بكفاءة، ولا سيما من خلال استخدام التكنولوجيا الجديدة)؛ وروابط الإنتاج (روابط خلفية وأمامية بين القطاعات وبين المؤسسات التجارية). وهناك ثلاث عمليات مركزية في بناء القدرة الإنتاجية: تجميع رأس المال، مما يتطلب استثمارا هاما؛ والتقدم التكنولوجي، الذي ينطوي على عمليات حقيقية وممكن تطبيقها لنقل التكنولوجيا الملائمة؛ والتغيير الهيكلي، الذي يتطلب بيئة مواتية للابتكار والإنتاج والتجارة. ويعد التحرير المدروس للاستيراد، في مقابل التحرير العشوائي، لبناء قدرة تنافسية على التصدير بغرض الاستفادة من المدخلات

(٢) حسب مركز الجنوب يتيح ''حيز السياسات''، للبلدان النامية حرية اختيار أفضل مزيج ممكن من السياسات لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والعادلة.

الوسيطة والتكنولوجيا المتأتية من سلاسل الإنتاج العالمية بمثابة عنصر من عناصر السياسات التجارية الناجحة.

٢٩ - ويستأثر توفير الخدمات بما يزيد على نسبة ٦٠ في المائة من الناتج العالمي. وحصة الخدمات في ميدان التجارة العالمية لا تبلغ حاليا سوى نسبة ٢٠ في المائة، ولكن تجارة الخدمات تزايدت منذ عام ١٩٨٠ بوتيرة أسرع من تجارة السلع. ومع ظهور تكنولوجيات ووسائل أسرع للنقل، يتوقع أن يزداد معدل نمو ''تجارة الخدمات''. والاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات التابع لمنظمة التجارة العالمية والذي دخل حيز النفاذ في عام ١٩٩٥ يضع إطارا للقواعد التي تنظم تحرير تجارة الخدمات. ويمكن للبلدان النامية أن تحقق مكاسب مهمة من خلال زيادة تجارة الخدمات، بما في ذلك مجال أسلوب التوريد ٤ (حركة الأشخاص الطبيعيين) من الاتفاق العام. لكن من الواضح أنه ما زالت هناك عقبات سياسية هامة أمام تحرير حركة العمالة في العالم الصناعي.

٣٠ - وتشمل تجارة الخدمات طائفة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك السياحة والتعليم والصحة والخدمات المالية والقانونية. وبسبب الإمكانات الهائلة التي تنطوي عليها الخدمات في مجال توليد العمالة وإيرادات التصدير والنهوض بالموارد البشرية، ينبغي للبلدان النامية أن تدمج في استراتيجياتها الوطنية تدخلات مدروسة لتنمية قطاع الخدمات تأخذ في الحسبان زيادة إمكانيات التجارة وتستفيد منها. وأصبحت الخدمات اللوجستية بشكل متزايد ركيزة هامة تعتمد عليها القدرة التنافسية الدولية في تجارة السلع. ويعد قطاع الخدمات بمثابة الميدان الذي تسعى فيه كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو إلى تطوير قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي. وعلى غرار المجالات الأخرى التي تتعلق بالتنمية، يمكن للبلدان أن تستغل الفوائد التي تعود عليها من تجارة الخدمات. وعليها أيضا أن تكفل عدم تقويض هذه التجارة لإمكاناتها في مجال إنشاء وتنمية قطاعاتها التنافسية للخدمات، وعدم تقويضها لاستقرار الاقتصاد الكلي، واتساقها مع الأهداف الاجتماعية الأساسية.

٣١ - والنظام التجاري الأكثر انفتاحا لا يمكن أن يكون مستداما من الناحيتين السياسية والاقتصادية إلا إذا آزرته سياسات تعالج، في نفس الوقت، مشاكل القدرة البشرية والإدارية والهيكلية، والتحديات التي يطرحها توزيع الفوائد الناتجة عن تحرير التجارة. وتشكل مبادرة ''المعونة مقابل التجارة'' شكلا من أشكال التصدي لهذا التحدي، ومن شأنها إذا صُممت على النحو السليم وإذا تفادت فرض شروط ثقيلة الأعباء، أن تمكِّن البلدان النامية من الاستفادة من التجارة. ويمكن أن تعزز هذه المبادرة تنمية القطاع الخاص وتساعد منظمي المشاريع الحرة والتجار والمستثمرين على اغتنام فرص التصدير، ولكنها تتطلب زيادة التعاون

الدولي والاتساق بين منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة على المستوى العالمي من ناحية؛ ومن ناحية أخرى بين وزارات التجارة والمالية والتنمية على المستوى الوطني. ورغم أن مبادرة ''المعونة مقابل التجارة'' لا يمكن أن تحل محل الوصول الموسَّع والمنصف والمستقر إلى الأسواق، فإنها تشكل جزءا من التحدي الأكبر بكثير الذي طرحته جولة الدوحة وهو ضمان ألا تكون التجارة غاية في حد ذاتها، بل أن تعمل على رفع مستويات المعيشة وعلى الحد من الفقر. وتسعى المبادرة إلى ترجمة انفتاح الأسواق إلى مكاسب وفوائد حقيقية يجنيها الأشخاص، وذلك بالمساعدة على تهيئة الظروف الضرورية لتحقيق تلك المكاسب.

٣٢ - وسياسات التجارة الفعالة تتطلب وجود سياسات استثمار فعالة. وقد أبرزت التحاليل التي أنجزتها مؤسسات بريتون وودز في السنوات الأخيرة أن نقص الاستثمارات العامة في البنيات التحتية من جانب البلدان النامية في سياق سعيها إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي يقوض آفاق نموها في الأجل المتوسط. فهناك حالات نقص صارخة في البنيات التحتية في العديد من البلدان النامية في مجالات من قبيل الطاقة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، وكذلك في الخدمات الأساسية، مثل المياه والتعليم والصحة. وثبت أن الثقة الأصلية بأن القطاع الخاص سيحل محل القطاع العام في توفير البنيات التحتية كانت في غير محلها. ومن الضروري أن يستمر نشاط القطاع العام والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في تمويل المشاريع في القطاعات التي لا يمكن فيها للمؤسسات الخاصة تلبية احتياجات المجتمع ككل على النحو الكافي (في مجالات مثل الطرق والمياه، على سبيل المثال) وفي البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني أصلا من انخفاض التمويل الخاص. وفي القطاعات الأخرى، مثل قطاع الطاقة، وفي البلدان المتوسطة الدخل التي تتلقى مستويات أكبر من التمويل الخاص، من الضروري للقطاع العام أن يعمل على حشد التمويل الخاص إلى حد بعيد من خلال تعزيز الخدمات التكميلية وأدوات تخفيف المخاطر.

٣٣ - ودرست المشاورات الأخيرة لأصحاب المصلحة المتعددين، مثل المشاورات التي نظمها مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مسألة الكيفية التي يمكن بها لمؤسسات التمويل الإنمائي المساعدة على سد فجوة تمويل البنيات التحتية في البلدان النامية. وبحثت المشاورات المتعلقة بموضوع ''تمويل وصول الجميع إلى المرافق الأساسية'' إمكانيات التمويل الطويل الأجل للمشاريع المتعلقة بالمياه والكهرباء وأكدت على ضرورة أن يحدد مقررو السياسات التركيبة المناسبة لنظم التعريفات وسياسات الإعانات والضرائب التي ستتيح توفير هذه الخدمات للجميع وجعلها في متناول الفقراء وأيضا إمكانية تحمل تكلفتها المالية. وفي مشاورات أخرى بشأن البنيات التحتية عقدتها إدارة الشؤون

الاقتصادية والاجتماعية تم تسليط الضوء على أحد المختنقات الحرجة التي تعوق الاستثمارات المالية في بعض البلدان هو الافتقار إلى مشاريع جيدة ودعي القطاع الرسمي إلى تقديم مساعدة تقنية ومالية لتعزيز قدرات وضع المشاريع في البلدان النامية.

٣٤ - ومن الضروري أن تتمشى سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الأولويات الإنمائية المحددة لكل بلد وأن تشكل جزءا من استراتيجية أوسع نطاقا لزيادة الاستثمارات المنتِجة وتطوير المهارات والتكنولوجيا. وتبين تجربة أنجح البلدان التي تأخر تصنيعها أن اتباع سياسات دعم وطنية مُحكمة يمكن أن يعزز القوى الخلاقة للأسواق وتكوُّن رؤوس الأموال المحلية المرتبط بها. ولن يكون لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي إلا إذا ضمنت هذه السياسات دعم الاستثمارات لأهداف إنمائية واضحة، وزيادة الفوائد المحتملة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقصى حد وتقليل آثاره السلبية إلى أدنى حد مثل استبعاد الشركات المحلية وإساءة استعمال قوى السوق. إلا إنه من الناحية العملية، من المحتمل أن يتوقف أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية على دوافع الشركات الأجنبية واستراتيجياتها وعلى سياسات البلد المضيف وخصائصه. فعلى سبيل المثال، يرى بعض البلدان أن الاستثمار الأجنبي المباشر في معدات المصانع الجديدة من المحتمل أن يزيد من القدرة الإنتاجية أكثر من الاستثمار الناشئ عن عمليات الدمج والتملك. وينبغي توجيه اللوائح التنظيمية في البلدان المضيفة نحو التأثير على إقامة صلات بين فروع الشركات الأجنبية والشركات المحلية وتوسيع نطاق إمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر حتى يكون قناة لتعميم المهارات والمعرفة والتكنولوجيا. وقد سبق اعتماد سياسات لتشجيع ربط الصلات في عدد من البلدان وينبغي أن تقترن باتخاذ تدابير أوسع نطاقا لتعزيز النوعية في مجال مباشرة الأعمال الحرة في الاقتصاد المحلي، حيث أن توافر الموردين المحليين وتكاليفهم ونوعية خدماتهم تشكل عوامل رئيسية في اجتذاب الشركات الأجنبية لكي تستثمر رأسمالها.

٣٥ - وعند وضع السياسات العامة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ينبغي الحرص على كفالة أن تكون السياسات خاصة بكل بلد على حدة من حيث تصميمها. ولأقل البلدان نموا الصغيرة وغير الساحلية على وجه الخصوص ظروف خاصة لا يمكن تجاهلها عند وضع السياسات. وينبغي ألا يُنظر إلى السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر بمعزل عن الاستراتيجية الإنمائية الأوسع نطاقا أو دون مراعاة ضرورة الاتساق مع السياسات الحكومية بشكل عام، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالتجارة والاستثمارات المحلية وغيرها من مجالات السياسات (المالية والضرائب والتضخم والخدمات العامة والتعليم والصحة وسوق العمل والعلوم والتكنولوجيا والتنمية المؤسسية، وما إلى ذلك). ويمكن أن يساهم كل من الاستثمار المحلي (العام والخاص) والاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية بتوليد النمو

والعمالة وتحسين المهارات والتكنولوجيا والبنيات التحتية. ومن المفيد للغاية في هذا الصدد ربط الصلات بين الاستثمارات الأجنبية والاستثمارات المحلية. ويتطلب النجاح في التحول الهيكلي والحد من الفقر تعزيز المؤسسات والقدرة المؤسسية لزيادة القدرة على تصميم الاستثمارات والسياسات الأخرى وتنفيذها بفعالية.

٣٦ - وتتزايد في الآونة الأخيرة أهمية بلدان نامية (لا سيما من شرق وجنوب آسيا) كمصادر للاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا الاتجاه ناتج عن عوامل متصلة بالشركات وعن سياسات حكومية تهدف إلى ضمان سبل الوصول إلى الموارد الاستراتيجية مثل المعادن. وأصبحت هذه الاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب تشمل جزءا كبيرا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو بعض البلدان النامية. ويتضمن أحدث تقرير للاستثمار العالمي إشارات إلى أنه يحتمل أن يكون للاستثمارات الوافدة من البلدان النامية أثر أقوى على تحسين القدرة الإنتاجية بما أن الشركات عبر الوطنية المنتمية إلى البلدان النامية تستثمر عادة في معدات المصانع الجديدة، بدلا من الاضطلاع بعمليات الدمج والتملك كنمط للدخول. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى كثافة اليد العاملة عموما في شركات البلدان النامية، فإن لها عادة إمكانيات أكبر فيما يتعلق بإيجاد فرص العمل. وحدت هذه الفوائد والفوائد المرتبطة بها بالعديد من البلدان النامية المضيفة إلى اعتماد استراتيجيات محددة لاجتذاب هذه الاستثمارات. وعلاوة على ذلك، تحققت زيادة في التعاون الاستثماري فيما بين بلدان الجنوب من خلال اتفاقات الاستثمار الدولية التي يمكن أن تيسر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين البلدان النامية. وفي الوقت نفسه، من الضروري زيادة التفاهم على جميع المستويات بشأن العوامل التي تقود هذه التدفقات، وما يترتب عليها وإمكانيات زيادة أثرها إلى أقصى حد. ويمكن أن تضطلع المنظمات المتعددة الأطراف بدور هام عن طريق توفير ما يلزم من تحليل ومساعدة تقنية ومحافل يمكن فيها لمقرري السياسات تبادل خبراتهم ومناقشة أساليب زيادة التعاون.

٣-١ ما هي الآفاق التي تفتحها الجهود المتجددة الرامية إلى اختتام جولة الدوحة الإنمائية من أجل المضي قدما بجدول أعمال إنمائي في مجال التجارة العالمية؟ وكيف يمكن التوفيق بين إحراز تقدم في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ووضع قواعد وأنظمة متعددة الأطراف، وضرورة إيجاد حيز كاف للسياسات الوطنية دعما للتغيير الهيكلي وتحقيق النمو في البلدان النامية؟

٣-٢ كيف يمكن تحقيق مزيد من النجاح في دمج سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر مع السياسات المتعلقة بالتجارة والاستثمارات المحلية وغيرها من السياسات الحكومية بكيفية متسقة لتحقيق الأهداف الإنمائية؟

٣-٣ كيف يمكن للمؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية والوطنية ذات الصلة بالموضوع استحداث مهام وأدوات تمكنها من التخفيف بشكل أفضل من الأخطار التي تواجه المستثمرين الأجانب الخواص العاملين في مجال مشاريع البنيات التحتية في البلدان النامية؟

رابعا - فعالية المعونة وتمويل التنمية بوسائل مبتكرة

٣٧ - في توافق آراء مونتيري أكد الموقعون أن الشراكات الفعالة فيما بين الجهات المانحة والجهات المستفيدة تستند إلى التسليم بقيادة الخطط الإنمائية وتبنيها على الصعيد الوطني، ويلزم في ذلك الإطار توافر سياسات سليمة وحوكمة رشيدة على جميع المستويات لكفالة أن تحقق إجراءات المساعدة الإنمائية الرسمية النتائج المرجوة منها. وكان إعلان باريس لعام ٢٠٠٥ بشأن فعالية المعونة حجر زاوية في تحديد المبادئ وإطلاق عملية لتحقيق ذلك الهدف. وينبغي تكثيف الجهود الجارية، واستخلاص الدروس، بما فيها تلك التي ستستخلص من نتائج المنتدى الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في أكرا، والتي ينبغي أن تكون بمثابة مدخلات أساسية في متابعة المؤتمر المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في الدوحة في فترة لاحقة من عام ٢٠٠٨. كما أن المداولات في منتدى التعاون الإنمائي في تموز/يوليه ٢٠٠٧ وفي الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ والحوار الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية في الربع الأخير من عام ٢٠٠٧ ستكون أيضا ذات أهمية حاسمة في المضي قدما بجدول أعمال فعالية المعونة.

٣٨ - ويوثق تقرير لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلق بخط الأساس لإعلان باريس والتقدم المحرز بشأن جهود الرصد الحالية الواسعة النطاق والمناقشات المتعلقة بالتنفيذ. ويؤكد التقرير أنه يبدو في عدد متزايد من البلدان أن هناك بعض التقدم في تنفيذ إعلان باريس. ولكن من الواضح أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود إذا أريد إجراء تغييرات حقيقية وعميقة في فعالية المعونة. ويشير التقرير إلى أنه على البلدان الشريكة أن تقود عملية تنفيذ مبادئ باريس على الصعيد القطري، مما يوضح أنه ينتظر من الجهات المانحة مواءمة خطط عملها، والتعاون في رصد التقدم المحرز، ودعم جوانب التحسن في نوعية النظم الوطنية للإدارة المالية والمشتريات العامة، بالمساعدة على بناء وتعزيز القدرات والنظم القطرية لرصد النتائج. وسيتطلب ذلك من الجهات المانحة التقليدية والجديدة أن تغير ممارساتها، وتنظر في نهج أكثر فعالية من قبيل توسيع استعمال دعم الميزانية، ومعالجة المشاكل المفهومة عالميا، مثل التجزئة.

٣٩ - وهناك عدم تكافؤ في الإدارة الحالية للمعونة الدولية وليس للبلدان المستفيدة رأي في العملية. فبينما يوجد تمثيل جيد لمصالح البلدان المانحة وآرائها في مجالس المؤسسات المالية المتعددة الأطراف (التي تسيطر عليها الاقتصادات المتقدمة النمو في أغلب الحالات) ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإنه لا يوجد أي منتدى دائم يمثل مصالح البلدان المستفيدة. وقد دعت الجمعية العامة إلى عقد منتدى للتعاون الإنمائي بمشاركة البلدان الإنمائية لإرساء الرقابة السياسية على فعالية المعونة. وعلى الصعيد القطري، لا بد أن تنطوي مؤسسات قياس ورصد فعالية المعونة على شراكة حقيقية بين الجهات المانحة والجهات المستفيدة. وهذا يعني أن تتجنب هذه العمليات استعمال نماذج المانحين ومؤشراتهم بشكل حصري. وينبغي أن تكون الهيئات التشريعية ومجموعات المواطنين في البلدان المستفيدة ممثلة بشكل كاف في عملية التقييم القطري. كما ينبغي أن تتضمن هذه العمليات على الصعيد القطري تقييما لأداء الجهات المانحة.

٤٠ - ويشهد نظام تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة مطردة في التوسع والتعقد والتجزئة، وهو غير منسق بشكل كاف. وهناك عدد متزايد من المانحين الجدد. ويتكون نظام المعونة الدولية حاليا من تجمع متفكك قوامه أكثر من ١٥٠ وكالة متعددة الأطراف، بما فيها وكالات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية العالمية والإقليمية، و ٣٣ وكالة ثنائية عضوا في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وعدة حكومات غير أعضاء في هذه اللجنة تقدم مبالغ كبيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية، وعدد متزايد من الصناديق العالمية ذات الأغراض الخاصة، من قبيل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وكما هو الحال بالنسبة إلى التخصيص، يمكن لهذه الصناديق الخاصة أن تخل بتوازن الأولويات الوطنية ومن المهم أن تسارع إلى الالتزام بمبادئ باريس. وفي إطار هذا النظام، تمثل المعونة الثنائية ٧٠ في المائة تقريبا ويوفر النظام المتعدد الأطراف نسبة ٣٠ في المائة المتبقية.

٤١ - وفي إطار النظام الحالي، ينبغي للبلدان التي تلتمس المعونة سواء المقدمة من الميزانية أو عن طريق المشاريع أن تتعامل مع مجموعة متنوعة من أدوات المساعدة والاتفاقات المتصلة بها المبرمة مع عدد كبير من المانحين. ويمكن أن يكون عدد بعثات الجهات المانحة التي تستقبلها بعض البلدان المستفيدة من الكبر بحيث لا يترك وقتا أو حيزا أو موارد لصنع سياسات مستقلة. وبالنسبة للجهات المانحة، هناك عدد وافر من المؤشرات التي يجب رصدها، والتي يمكن في بعض الأحيان أن تكون غير متسقة فيما بينها. والمعونة هي أكثر مصادر التمويل الخارجي شروطا ومن ثم فإن الجهود اللازمة لتبسيط الشروط أكثر إلحاحا في هذا المجال.

٤٢ - وغالبا ما تتميز مخصصات المعونة التي يحددها المانحون بالانتقائية وعدم الاستقرار، فمن عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٤ تلقى المستفيدون من المعونة الـ ٢٠ على رأس القائمة أكثر من نصف صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية وتلقى أقل من ٥٠ في المائة من المستفيدين من المعونة ٩٠ في المائة من إجمالي المعونة المقدمة من مانحي لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مع تلقي كثير من البلدان الفقيرة المنخفضة الدخل قدرا قليلا جدا من المساعدة. وعلاوة على ذلك فإن بعض البلدان المرتفعة الدخل والمتوسطة الدخل من المستفيدين الكبار من المساعدة الإنمائية الرسمية، إذ تتلقى المعونة لأسباب جغرافية سياسية وليس لغرض احتياجاتها الإنمائية. وفي بعض الحالات يقدم المانحون المعونة إلى بلدان محددة ثم يقطعون معا هذه المساعدة، فيسببون طفرات وانتكاسات ويجعلون المعونة أكثر تقلبا من الإيرادات الضريبية. ولتلافي هذه التغيرات المفاجئة، على المصارف المركزية ووزارات المالية إدخال تغييرات مكلفة على السياسات، بما في ذلك التسويات الضريبية، في شكل زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق، التي قد تفضي إلى تقوية الأثر الدوري لانخفاض تدفقات المعونة إلى زيادة في تقلب الاقتصاد الكلي الذي يميز معظم البلدان النامية وله أثر ضار على النمو والتنمية.

٤٣ - وسيتطلب التقدم نحو هدف فعالية المعونة الاتفاق السياسي والمفاهيمي على نهج لقياس نوعية المساعدة وكميتها على السواء. وهناك اهتمام متزايد بالانتقال إلى المشروطية القائمة على النتائج، التي يقوم فيها الدفع على تحقيق النتائج، مع ترك الحرية للبلدان المستفيدة لتحدد بنفسها محتوى السياسات في برامجها. وفي حالة دعم ميزان المدفوعات، أثيرت أسئلة بشأن ما إذا كان نهج قائم على النتائج سيسمح بدفع الأموال في الوقت المناسب. وتتطلب المشروطية القائمة على النتائج قياسا مبكرا وصحيحا للمتغيرات المستهدفة وقدرة على مراعاة أثر الصدمات الخارجية البحتة في قياس الأداء. ومن شأن التطبيق الشكلي للمشروطية القائمة على النتائج أن يحد من مرونة النهج البرنامجي وقابليته للتكيف. ويتبين من التجربة القطرية أن المؤشرات القائمة على النتائج أداة ضرورية لقياس النتائج، ولكن ينبغي توخي الحيطة في استعمالها كشروط للدفع. والمزايا الرئيسية للمشروطية القائمة على النتائج هي أنها تعزز الملكية وتزيد من احتمال تطبيق الأدوات الملائمة لتحقيق الأهداف المتفق عليها.

٤٤ - وكما لوحظ في التقارير السابقة، جرى في عام ٢٠٠٢ تدارك انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية. وارتفعت هذه المساعدة إلى ١٠٦,٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٥ أو ٠,٣٣ في المائة من الدخل الوطني الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو رغم أن جزءا كبيرا من الزيادة كان ناتجا عن تخفيف الدين لعدد قليل من البلدان والمعونة في كارثة تسونامي. وتعهدت بلدان مجموعة الثمانية بمضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠ لتصل إلى ٥٠ بليون

دولار. ورغم هذا الاتجاه الإيجابي منذ عام ٢٠٠٢، لا تزال المستويات الحالية والمتوقعة للمساعدة الإنمائية الرسمية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ بعيدة كل البعد عن الأهداف المتوخاة. ويقدر حاليا أن هناك حاجة إلى ١٥٠ بليون دولار لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية دون نسبة ٠,٥ في المائة المحققة في السنوات الأولى للجنة المساعدة الإنمائية ودون نسبة ٠,٧ في المائة المستهدفة. وتبين آخر محاكاة لأحجام المساعدة الإنمائية الرسمية لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية من جانب أمانة اللجنة انخفاضا في المعونة إلى نسبة ٠,٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٦.

٤٥ - وتؤكد الفجوة في التمويل اللازم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ الحاجة إلى بذل جهود إضافية لزيادة تدفق التمويل للتنمية، بما في ذلك من خلال آليات جديدة ومبتكرة. وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أقر رؤساء الدول والحكومات بقيمة استحداث تمويل مبتكر للتنمية. وبناء على هذه الأسس ومن منطلق الاقتناع بأن المشاريع المبتكرة يمكن أن توفر اعتمادات لتدفق موارد تقليدية وطويلة الأمد وأكثر استقرارا، فإن النظر في العديد من هذه المشاريع بلغ طور التنفيذ في عام ٢٠٠٦. وبدأت الجهود في عام ٢٠٠٤، عندما انضم أكثر من ١٠٠ بلد إلى إعلان نيويورك بشأن العمل لمكافحة الجوع والفقر، ثم اعتمد الإعلان المتعلق بالمصادر الابتكارية لتمويل التنمية، وذلك في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وأيدته ٧٩ دولة. ومنذ عهد قريب، عقد في سانتياغو، اجتماع للفريق التقني المعني بآليات التمويل المبتكرة واستضافت حكومة النرويج الاجتماع الدولي الثاني للبلدان الـ ٤٦ الأطراف في المجموعة الرائدة المعنية بجمع الأموال التضامنية لتمويل التنمية، المنشأة في باريس في عام ٢٠٠٦. ومن المهم الحفاظ على هذا الزخم وتشجيع المبادرات الجديدة تحضيرا لمؤتمر المتابعة الدولي المعني بتمويل التنمية المقرر عقده في الدوحة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨.

٤٦ - ووضعت المشاريع الأولى موضع التنفيذ في أقل من عامين، أولا، أطلقت عملية لفرض ضريبة على بطاقات السفر بالطائرة في باريس في ١ آذار/مارس ٢٠٠٦. ويقال إن تنفيذها بسيط نسبيا، حيث أن تكاليف التحصيل محدودة وليس هناك أثر على المنافسة. وحتى تاريخه، التزمت ٢٥ دولة عضوا، معظمها من البلدان النامية، باعتماد هذه الضريبة، أو، في حالات قليلة، بتقديم تبرعات. وتم الاتفاق على استخدام العائدات في التركيز على زيادة سبل الوصول إلى علاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا. وستحول العائدات إلى المرفق الدولي لشراء الأدوية وهو مرفق جديد أطلق في نيويورك في ١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ وتستضيفه منظمة الصحة العالمية، والهدف منه هو تخفيض سعر الأدوية والتشخيصات الجيدة وزيادة وتيرة توافرها. وثانيا، أطلق مرفق تمويل دولي للتحصين في لندن

في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وكان أول سعر لسنداته في الأسواق المالية ناجحا. وباستثمار الموارد مسبقا واللجوء إلى سوق السندات، يزيد هذا البرنامج تدفقات المعونة الحالية لضمان تدفقات تمويل موثوقة ويمكن التنبؤ بها، إلى غاية عام ٢٠١٥. وستستعمل الأموال لبرامج الصحة والتحصين من خلال التحالف العالمي للقاحات والتحصين. وثالثا، أطلق في روما في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧ برنامج رائد لالتزامات السوق المسبقة. وهو يجمع بين أدوات التمويل القائمة على السوق والتدخل العام، لتوفير التمويل على المدى البعيد لتطوير لقاحات في المستقبل ضد مرض المكورة الرئوية.

٤٧ - ومن الآليات المبتكرة التي تجري مناقشتها: طرائق تحسين التمويل الصغير للتنمية؛ والمشاريع التي تركز على البيئة؛ والتحليلات المتعلقة بفرض ضريبة حوالي نصف نقطة أساس على معاملات تبادل العملات، التي ستعتمدها البلدان على أساس طوعي لتمويل مشاريع إنمائية محددة؛ ومناقشات بشأن الملاذات الضريبية والتهرب من دفع الضرائب. وفيما يتصل بالنظام المالي، من آليات التمويل المحتملة الأخرى التي تعود بالفائدة بشكل مباشر أكثر على البلدان ذات الدخل المتوسط اعتماد أدوات مالية جديدة (مثل السندات المربوطة بالناتج المحلي الإجمالي والسندات المربوطة بالسلع الأساسية) وبذل جهد متجدد لتوفير التمويل من أجل منع الأزمات من خلال مرفق خط لزيادة الاحتياطي مقترح في صندوق النقد الدولي. وأطلق رئيس كوستاريكا مؤخرا مبادرة باسم توافق آراء كوستاريكا لزيادة النفقات الاجتماعية التي تمول من التدفقات التساهلية إلى البلدان التي تخفض أو تحد من النفقات العسكرية. وربما تم استعمال بعض الآليات المالية القائمة أو صندوق جديد لذلك الغرض.

٤٨ - ولا تزال هناك عدة تحديات كبيرة. ومن المهم أن يكون المرء واقعيا ويقر بأنه بينما يمكن لهذه المبادرات أن تجمع بعض الأموال، فإن من غير المرجح أن تكون المبالغ كبيرة جدا. وهناك رأي عام بأن الجهود المشار إليها أعلاه تبذل إضافة إلى التزام البلدان المانحة بتخصيص ٠,٧ في المائة من دخلها الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وينطوي عدد من هذه الجهود على تخصيص الأموال المجمعة ويمكن أن تعطي الأولوية بدون مبرر لبعض المسائل في الوقت الذي تكون هناك مشاكل أخرى أكثر إلحاحا، بالرغم من أنه يجب مقارنة هذا الضعف بالحاجة إلى بناء دوائر جماهيرية عالمية دعما لتمويل التنمية. ويجب قدر الإمكان جمع الأموال المحصلة وتوزيعها من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف القائمة المشهود بفعاليتها في تحقيق النتائج الإنمائية، كما ينبغي، عند الإمكان، الاستعانة بهيئات منظومة الأمم المتحدة. ولحشد الدعم على نطاق أوسع لآليات التمويل الجديدة، ينبغي الاستمرار في إعطاء الأولية للبرامج الممكن تحديدها بوضوح والتي لها درجة عالية من الأهمية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يضطلع المجتمع المدني بدور أهم في المشاركة في تصميم المشاريع ورصد استعمال الموارد،

وينبغي إشراك القطاع الخاص في بعض خطط المشاريع، حيثما كان ذلك مفيدا. وعلى العموم، سيبقى هناك تحد كبير يتمثل في بناء توافق الآراء حول المشاريع الرائدة والأفكار الأخرى القابلة للتنفيذ.

٤-١ كيف يمكن لنظام المعونة أن يزيد تعزيز الملكية والحوكمة والفعالية وقابلية التنبؤ؟ وما هي أكثر آليات التقييم والتنبيه فعالية لتخصيص المعونة وتقديمها؟ وفيما يتعلق بدعم الميزانية، ما هي الشروط اللازمة لتوافر مقادير أكبر من دعم الميزانية لها أثر إنمائي أكبر؟

٤-٢ ما هي القيود التي تعيق التوصل إلى إشراك عدد أكبر من البلدان الشريكة في عملية تحسين فعالية المعونة؟ وما هي الطرائق التي ينبغي الأخذ بها لتحسين النتائج الإنمائية (على سبيل المثال، تنسيق أكبر بين المانحين والمستفيدين، والمشروطية القائمة على النتائج، والحوار الفعال مع الآخرين)؟ وكيف يمكننا أن نشرك البلدان المانحة الناشئة حديثا في تنسيق الجهات المانحة والمواءمة بينها؟

٤-٣ كيف يمكن تسريع التعاون الدولي في إطار تمويل التنمية بوسائل مبتكرة؟ وإلى أي مدى يمكن للمشاركة القطرية الأشمل أن تدفع هذا البرنامج إلى الأمام؟